وصية

الإمام

أبي حنيفة النعمان

تحقيق وتعليق

أبي معاذ محمد بن عبد الحي عوينة

دار ابن حزم

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

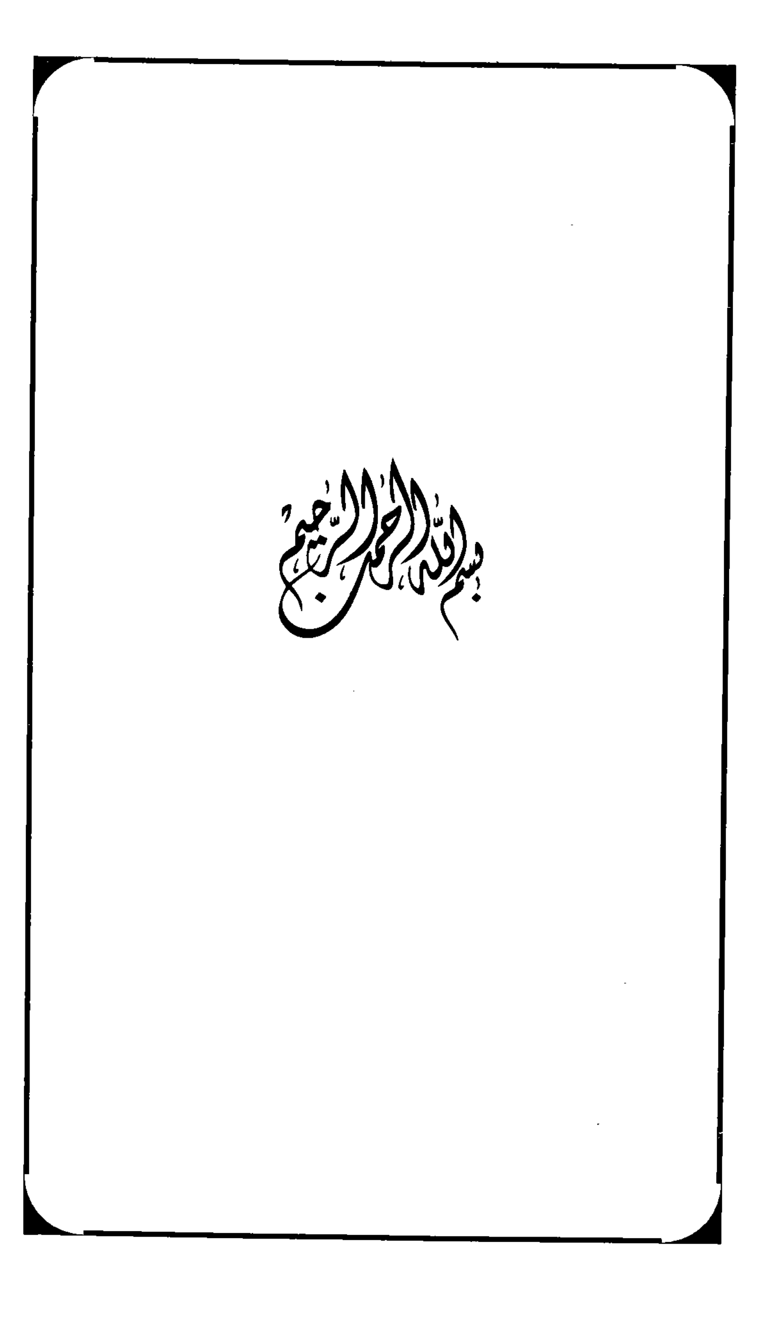
دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

وصية

الإمام

أبي حنيفة النعمان


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾[1].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾[2].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾[3].

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٢.

(٢) سورة النساء: الآية ١.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٧٠، ٧١.

أما بعد فإن أصدق الحديث كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار[(١)(٢)].

وبعد...

فهذا كتاب وصية الإمام أبي حنيفة، أوصى بها رحمه الله في مرض موته، وذكر فيها اعتقاده.

وقد يسّر الله لي الاطلاع على نسخ خطيّة من هذه الوصية، بأبو ظبي[(٣)] ودبي، فقمت بمقارنة النسخ وتحقيق نص الوصية وإعدادها للنشر، رجاء المثوبة من الله، وأن يعمّ النفع بها، والله من وراء القصد.

---

(١) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. رواه مسلم.

(٢) هذه خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه ليبدؤوا بها في النكاح وغيره. قال ابن تيمية (مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٨٧): وتستحب هذه الخطبة في افتتاح مجالس التعليم والوعظ والمجادلة وليست خاصة بالنكاح.

(٣) الأصل أن تكون «بأبي ظبي» ويجوز أن نقول بأبو ظبي على أنها مبنية على الحكاية.

عملي في الكتاب

- قمت بوصف النسخ الخطية التي حصلت عليها وأرفقت صورة منها.

- قمت بمقارنة النسخ الخطية وإثبات مواضع الزيادة والنقص، واستعنتُ في تحرير ألفاظ الكتاب بشرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة رحمه الله، فقد نقل شارحه علي القاري[1] من كتاب الوصية في مواضع عديدة.

- رقّمتُ الخصال التي ذكرها الإمام رحمه الله، ووضعت ذلك بين [ ].

- أشرت إلى موضع المسائل التي ذكرها الإمام في بعض كتب العقيدة تيسيراً على من أراد التوسع في البحث، ومعرفة الدليل.

---

(١) هو الإمام الفقيه المحدث الأصولي المفسر المتكلم النحوي نور الدين علي بن سلطان بن محمد الهروي المكي الحنفي المعروف بالقاري، لأنه كان إماماً في القراءات، أحد مشاهير الأعلام، ومشاهير أولي الحفظ والأفهام، ت١٠١٤هـ.

- أثبتُّ صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

- قمت بعمل مقدمة وفهرس للكتاب، وذكرت في المقدمة ترجمة مختصرة للإمام رحمه الله.

وصف المخطوطات

المخطوطة الأولى: النسخة (أ)

وهي محفوظة بالمجمع الثقافي بأبو ظبي تحت رقم $\frac{١/٤}{١٧٦/١٨ \text{ - } ٢ \text{ مج}}$ وهي مؤلفة من ست ورقات في مجموعٍ مكتوب بخط فارسي، تبدأ بالصفحة رقم ٤١ب، ومسطّرتها ثلاثة عشر سطراً، في كل سطرٍ سبع كلمات في المتوسط، وقياس الورق ٢٠ × ١٥سم.

وتعد هذه أفضل ثلاث المخطوطات التي وقفت عليها وإن خلت من المقدمة الموجودة في النسخة (ب)، (جـ). وفيها بعض الهوامش في عدة مواضع، ذكرتها في موضعها ونبهت عليها.

المخطوطة الثانية: النسخة (ب)

وهي أيضاً محفوظة بالمجمع الثقافي برقم $\frac{١/٤}{٣٣٣/٣٢٢ \text{ مج}}$ ومسطرتها سبعة عشر سطراً في كل سطر ثماني كلمات في المتوسط، وهي ضمن مجموع كتب بخط فارسي، تبدأ المخطوطة فيه بالصفحة رقم

٤٣ب، وتنتهي بالصفحة رقم ٤٧(أ). وقياس الأوراق ٢١ × ١٦سم.

المخطوطة الثالثة: النسخة (ج)

وهي محفوظة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، على ميكروفيلم، ورقم المصورة (١٢٨٤)، وهي مصورة عن مخطوطة من المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجموع مكتوب بخط النسخ، وتقع في ثلاث ورقات.

ومسطرتها ٢١ سطر، في كل سطر ٨ كلمات في المتوسط، وفي هذه النسخة تقديم لبعض الجمل على بعضها، ولا تخلو من سقط لبعض الكلمات في مواضع متفرقة. فيها ترقيم الخصال ولكنه بغير خط الناسخ فيما يبدو لي، كما أنه يذكرها هكذا: الأول، الثاني وهكذا.

إثبات صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه

بالإضافة إلى أن النسخ كلها تذكر نسبة هذه الوصية إلى أبي حنيفة، فهناك من نسب هذه الوصية إليه، فمن هؤلاء:

١ ـ الملا علي القاري: نقل منه في شرحه لكتاب أبي حنيفة الفقه الأكبر، قائلاً: (قال الإمام الأعظم رحمه الله في كتاب الوصية. . . .) ثم نقل بعض ما هو منصوص عليه في هذا الكتاب. وقد فعل ذلك في مواضع عديدة حتى أنه كاد أن يستوعب كل الوصية في شرحه المذكور.

٢ ـ معجم المؤلفين: ذكر عمر رضا كحالة كتاب الوصية في ترجمة الإمام أبي حنيفة، ترجمة رقم ١٧٦٧٢ (٤/ ٣٢) مؤسسة الرسالة.

٣ ـ كشف الظنون: حاجي خليفة ٢/ ٢٠١٥ دار الفكر.

٤ ـ تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين ٣/ ٤٥ جامعة الإمام محمد بن سعود.

ترجمة الإمام أبي حنيفة

اسمه ونسبه:

هو الإمام، فقيه الملة، وعالم العراق، وأحد أئمة الإسلام، والسادة الأعلام، وأحد أركان العلماء، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة، النعمان بن ثابت ابن زوطى التيمي الكوفي، مولى تيم الله بن ثعلبة.

قال عمر بن حماد بن أبي حنيفة: أما زوطى فإنه من أهل كابُل، وولد ثابت على الإسلام، وكان زوطى مملوكاً لبني تيم الله بن ثعلبة فأعتق فولاؤه لهم، ثم لبني قفل، وكان أبو حنيفة خزازاً يبيع الخز.

وقيل: إنه من أبناء فارس الأحرار، وذهب ثابت إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو صغير، فدعا له بالبركة فيه وفي ذريته.

مولده:

ولد رحمه الله سنة ثمانين من الهجرة في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك رضي الله عنه لما

قدم عليهم الكوفة، وقيل رأى غيره من الصحابة. وعلى هذا فقد عاش رحمه الله في القرون المفضّلة.

طلبه للعلم:

عَنِيَ رحمه الله بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه فإليه المنتهى، ولم تثبت له رحمه الله الرواية عن أحد من الصحابة، وإنما روى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته، وهو أكبر شيخ له، وأفضلهم على ما قال. وتفقه بحماد بن أبي سليمان.

روى عن الشعبي، وعمرو بن دينار، وعطية العوفي، وعطاء بن السائب، وهشام بن عروة، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم.

وحدث عنه خلق كثير، ذكر بعضهم المزي في تهذيبه مرتباً لهم على حروف المعجم ونقل ذلك الذهبي في سير أعلامه. منهم ابنه حماد، ومحمد بن الحسن، وأبو يوسف القاضي، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وزفر بن الهذيل الفقيه، ونوح بن أبي مريم الجامع، وهشيم، ووكيع، ويزيد بن هارون، ويونس بن بكير.

ثناء العلماء عليه:

كلّم ابن هبيرة أبا حنيفة أن يلي قضاء الكوفة، فأبى عليه، فضربه مائة سوط وعشرة أسواط وهو على

الامتناع، فلما رأى ذلك خلّى سبيله.

قال عنه الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة.

وقال يحيى بن معين: أبو حنيفة ثقة لا يحدّث بالحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظ.

وقال عبد الله بن المبارك: أفقه الناس أبو حنيفة، ما رأيت في الفقه مثله.

قال أبو نعيم: كان أبو حنيفة صاحب غوص في المسائل.

وقال يحيى بن سعيد القطان: لا نكذب الله، ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله.

قال أبو معاوية الضرير: حب أبي حنيفة من السنة.

سماته الشخصية:

كان أبو حنيفة رِبعةً، من أحسن الناس صورة، جميل الوجه، تَعلوه سمرة، حسن الهيئة سريّ الثوب، كثير التعطر، طويل الصمت، لا يتكلّم إلا جواباً، ورعاً تقياً، كثير العقل، كثير الحلم.

وفاته:

توفي رحمه الله عام ١٥٠هـ.

قال روح بن عبادة: كنت عند ابن جريج سنة خمسين ومائة فأتاه موت أبي حنيفة فاسترجع وتوجع، وقال: أي علم ذهب!

مصادر ترجمته:

- سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠.
- تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٩.
- البداية والنهاية ١٠/ ١١٠.
- الجرح والتعديل ٨/ ٤٤٩.
- شذرات الذهب ١/ ٢٢٧.
- الرسالة المستطرفة ص١٣.
- تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢١٦.
- تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣: ٤٢٣ ترجمة ٧٢٩٧.
- الأعلام للزركلي ٨/ ٣٦.
- معجم المؤلفين ٤/ ٣٢ ترجمة رقم ١٧٦٧٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب وصية الامام الأعظم أبي حنيفة لأصحابه رحمة الله

عليهم أجمعين انه لما مرض في [illegible]

اعلموا أصحابي واخواني وفقكم الله تعالى ان مذهب

أهل السنة والجماعة اثنتي عشرة خصلة فمن كان

منكم مستقيما على هذه الخصال لا يكون مبتدعا

ولا صاحب الهوى فعليكم [illegible] بهذه

الخصال حتى تكونوا في شفاعة محمد عليه السلام يوم

القيمة أولها الايمان هو الاقرار باللسان والتصديق

بالجنان [illegible] معرفة بالقلب الاقرار وحده لا يكون

ايمانا لانه لو كان ايمانا لكان المنافقون كلهم مؤمنين

وكذلك المعرفة وحدها لا يكون ايمانا لانها

لو كان ايمانا لكان اهل الكتاب كلهم مؤمنين

قال

الصفحة الأولى من المخطوطة (أ)

بإرادته وتخليقه وحكمه وعلمه وتوفيقه و
كتابته في اللوح المحفوظ والفضيلة ليست
بأمر الله تعالى ولكن بمشيئته ومحبته ورضائه
وقضائه وقدرته وتخليقه وعلمه وتوفيقه
وكتابته في اللوح المحفوظ والمعصية ليست
بأمر الله تعالى ولكن بمشيئته لا بمحبته وبقضائه
لا برضائه وبتقديره لا بتوفيقه وبخذلانه لا
بمعونته وعلمه وكتابته في اللوح المحفوظ
نقر بأن الله تعالى استوى على العرش
من غير أن يكون له حاجة واستقرار عليه وهو
حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج
ولو كان محتاجا لما قدر على ايجاد العالم وتدبيره
كالمخلوقين ولو كان محتاجا إلى الجلوس والقرار

ثم قوله والفضيلة ليست بأمر الله تعالى أي بالأمر
الموجب قطعا وظنا وإلا فهو داخلة تحت الأمر
المقتضي استحبابا وكذا مندرج بأمره ولكن بمشيئته
ومحبته ورضائه وقضائه وتقديره وتوفيقه
وتخليقه وإرادته وحكمه وعلمه وكتابته في اللوح
المحفوظ فنؤمن باللوح والقلم وبجميع ما فيه
قد رقم والمعصية ليست بأمر الله تعالى ولكن
بمشيئته لا بمحبته وبقضائه لا برضائه وبتقديره
وتخليقه لا بتوفيقه وبخذلانه وعلمه وكتابته في اللوح
المحفوظ انتهى علي القاري

صفحة من المخطوطة أ

النار خالدون في النار كقوله تعالى في حق المؤمنين أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون وفي حق الكافرين أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون

تم

الصفحة الأخيرة من المخطوطة (أ)

الصفحة الأولى والثانية من المخطوطة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على محمد
خاتم النبيين وعلى آله وصحبه اجمعين ثم نسبت لما
مرض ابي حنيفة رضي الله عنه مرض الموت اجتمع عنده
اصحابه واستوصوا عنه وصية فامر خادمه حتى
اجلسه وجلس خلف ظهره حتى اسنده اليه فقال
اعلموا اصحابي واخواني وفقكم الله تعالى ان مذهب
اهل السنة والجماعة اثنى عشر نوعا فمن استقام على هذه
الخصال لا يكون مبتدعا ولا صاحب هوى فعليكم
اصحابي واخواني على هذه الخصال حتى تكونوا في شفاعة
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيمة اولها الايمان
والايمان اقرار باللسان وتصديق بالجنان ومعرفة
بالقلب والاقرار وحده لا يكون ايمانا لانه لو كان ايمانا
لكان اهل الكتاب كلهم مؤمنون قال الله تعالى في
حق اهل الكتاب الذين اتيناهم الكتاب يعرفونه
كما يعرفون ابناءهم والايمان لا يزيد ولا ينقص لانه
لا يتصور زيادته الا بنقصان الكفر ولا يتصور نقصانه
الا بزيادة الكفر وكيف يجوز ان يكون الشخص في
حالة واحدة يكون مؤمنا وكافرا والمؤمن مؤمن حقا
والكافر كافر حقا وليس في الايمان شك كما ليس في الكفر
شك لقوله تعالى اولئك هم المؤمنون حقا واولئك هم

الصفحة الأولى من المخطوطة جـ

بان يكتب فقال القلم ما اكتب يا رب قال الله تعالى
اكتب ما هو كاين الى يوم القيمة لقوله تعالى وكل شي
فعلوه في الزبر وكل صغير وكبير مستطر الحادي عشر
نقر بان عذاب القبر واقع لا محالة وسوال منكر ونكير
حق لورود الاحاديث والجنة والنار حق وقد خلقتا للثواب
والعقاب وهما مخلوقتان لاهلهما لا تفنيان ولا يفني اهلها
لقوله تعالى في حق المومنين اعدت للمتقين وفي حق الكفرة
اعدت للكافرين والميزان حق لقوله تعالى ونضع الموازين
القسط ليوم القيمة وقراة الكتب حق لقوله تعالى اقرا
كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا والثاني عشر نقر
بان الله تعالى يحيي هذه النفوس بعد الموت ويبعثهم في
يوم كان مقداره خمسين الف سنة للجزا والثواب لقوله
تعالى وان الله يبعث من في القبور ولقاء الله تعالى حق
لاهل الجنة بلا كيف والتشبيه ولا جهة وشفاعة نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم لمن كان هو اهلا لها حق وان كان
صاحب كبيرة وعايشة رضي الله عنها بعد خديجة الكبرى
افضل نساء العالمين وهي ام المومنين ومطهرة من الزنا
مما قالت الروافض فمن شهد عليها بالزناء فهو ولد الزنا
واهل الجنة في الجنة خالدون واهل النار في النار خالدون
لقوله تعالى اوليك اصحاب الجنة هم فيها خالدون واوليك
اصحاب النار هم فيها خالدون تمت الوصية بحمد الله وحسن توفيقه

الصفحة الأخيرة من المخطوطة (ج)



وصية الإمام

أبي حنيفة النعمان

تحقيق وتعليق

أبي معاذ محمد بن عبد الحي عوينة





الحمد لله رب العالمين [والعاقبة للمتقين][1] والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين.

وبعد...

لما مرض أبو حنيفة رضي الله عنه مرض الموت اجتمع أصحابه عنده واستوصوا منه وصية على طريق أهل السنة والجماعة، فأمر خادمه حتى أجلسه، وجلس خلف ظهره حتى أسنده إليه ثم قال[2]:

اعلموا أصحابي وإخواني [وفقكم الله تعالى][3] أن مذهب أهل السنة والجماعة على اثنتي عشرة خصلة[4]

---

(١) هذه الزيادة من (جـ) وبعدها وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين، والذي أثبتناه من (ب).

(٢) هذه الفقرة من (ب)، (جـ)، أما (أ) فبدايتها: هذا كتاب وصية الإمام الأعظم أبي حنيفة لأصحابه رحمة الله عليهم أجمعين أنه لما مرض قال:..

(٣) ليست هذه الزيادة في (ب).

(٤) في (أ): «على اثني عشر خصلة»، وفي (ب): «على اثنتا عشرة خصلة»، وفي (جـ): «اثني عشر نوعاً» بدون على.

فمن كان منكم مستقيماً[1] على هذه الخصال لا يكون مبتدعاً ولا صاحب هوى، فعليكم [أصحابي وإخواني][2] بهذه الخصال حتى تكونوا [في][3] شفاعة [نبينا][4] محمد ﷺ يوم القيامة.

---

(١) في (ج) استقام.
(٢) ليست في (ب).
(٣) سقطت من (أ).
(٤) من (ب).

[الخصلة الأولى][1]

أولها **الإيمان**: وهو إقرار باللسان، وتصديق بالجنان، ومعرفة بالقلب[أ].

---

(١) أضفنا من عندنا ترقيم الخصال ووضعناها بين [ ] ليتبين للقارىء الاثنتا عشرة خصلة التي ذكرها الإمام رحمه الله.

(أ) مذهب أهل السنة والجماعة على أن الإيمان: عقد بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان. قال شارح الطحاوية ص٣٣٣: والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلاف صوري. قال الشيخ عبد العزيز بن باز في تعليقه على متن الطحاوية ص١٩، ٢٠: «الصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، ثم قال: وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة لفظياً، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة والله المستعان».

وفي شرح السنة للبربهاري فقرة ٢٧ ص٧٥: والإيمان بأن الإيمان قول وعمل، وعمل وقول، ونيّة وإصابة. قال ابن عبد البر في التمهيد (كما في شرح نونية ابن القيم ٢/ ١٤٢): أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل. =

والإقرار وحده[1] لا يكون إيماناً، لأنه لو كان إيماناً لكان المنافقون كلهم مؤمنين، وكذلك المعرفة وحدها لا تكون إيماناً لأنها لو [كانت][2] إيماناً لكان أهل الكتاب كلهم مؤمنين كما قال تعالى في حق المنافقين: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[أ] [أي في دعواهم الإيمان حيث لا تصديق لهم][3].

[وكما قال الله تعالى][4] في حق أهل الكتاب: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾[ب].

---

(١) في (ج) الإقرار الفرد. وهذه الفقرة في (ج) بها سقط ونقص.

(٢) في (أ)، (ب) كان والصواب ما أثبتناه من (ج).

(٣) هذه الزيادة ليست في النسخ التي بين يدي، ولكن ذكرها القاري في شرحه على الفقه الأكبر. قال: قال الإمام الأعظم في كتاب الوصية: الإيمان إقرار باللسان، وتصديق.... وذكر هذه الزيادة في هذا الموضع.

(٤) الزيادة من (ب).

= راجع: الشريعة للآجري ص١١٩، شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٥/ ٨٩٠، العقيدة الواسطية ١٤٧، فتح الباري ١/ ٤٦، التنكيل ٢/ ٣٨٢، مجموع الفتاوى ٧/ ١٧٠، السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل ١/ ٣٠٧، عقيدة الإمام الطبري ص٩.

(أ) سورة المنافقون: الآية ١.

(ب) سورة البقرة: الآية ١٤٦.

[الفصل الأول](1)

والإيمان لا يزيد ولا ينقص[أ]، لأنه لا يتصور نقصانه إلا بزيادة الكفر، ولا يتصور زيادته إلا

(1) الزيادة من (أ).

(أ) مذهب أهل السنة والجماعة على أن الإيمان يزيد وينقص، قال خليل هراس في شرح الواسطية ص١٤٩ : وأما من ذهب إلى أن الإيمان مجرد التصديق بالقلب، وأنه غير قابل للزيادة أو النقص كما يُروى عن أبي حنيفة، فهو محجوج بما ذكرناه من الأدلة.

وقال الشيخ ابن باز في تعليقه على متن الطحاوية ص١٩ : الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وفي شرح السنة للبربهاري فقرة ٢٧ ص٧٥: والإيمان بأن الإيمان قول وعمل، وعمل وقول، ونية وإصابة، يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله، وينقص حتى لا يبقى منه شيء.

راجع: الشريعة للآجري ص١١١، الكواشف الجلية ص٦٤٨، فتح الباري ١/٤٦، عقيدة المقدسي ص٩٠، السنة للخلال ص٥٨١، السنة لعبد الله ١/٣٠٧، لوامع ١/ ٤٣٨، طبري ص٩.

بنقصان الكفر[أ]، وكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمناً وكافراً[ب]، [والمؤمن مؤمن حقاً، والكافر كافر حقاً][1].

(١) الزيادة من (ب)، (جـ) ونقلها القاري في شرحه على الفقه الأكبر ص١٢٧.

(أ) ذكر في مجموع الفتاوى ٧/ ٥٦٢: التفاضل في الإيمان بدخول الزيادة والنقص فيه من وجوه متعددة. فذكرها ثم قال ص٥٧٤: فهذه الوجوه ونحوها مما تبين تفاضل الإيمان الذي في القلب، وأما تفاضله في الأقوال والأعمال الظاهرة فلا تشتبه على أحد والله أعلم.

(ب) قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٧/ ٥١١: وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها. ثم قال بعد ذلك ٧/ ٥١٢: ثم إن هذه الشبهة هي شبهة مَن مَنع أن يكون في الرجل الواحد طاعة ومعصية لأن الطاعة جزء من الإيمان والمعصية جزء من الكفر، فلا يجتمع كفر وإيمان، وقالوا: ما ثم إلا مؤمن محض أو كافر محض. ثم أجاب عن هذه الشبهة فقال ٧/ ٥١٥: إذا قدر أن الإيمان له أبعاض وشعب كما قال رسول الله ﷺ في الحديث المتفق عليه: «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان» ولا يلزم من زوال شعبة من شعبه زوال سائر الأجزاء والشعب.

وليس في الإيمان شكٌ[أ] كما ليس في الكفر شكٌ لقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[ب]، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾[ج].

والعاصون من أمة محمد ﷺ [من أهل التوحيد][1] كلّهم مؤمنون حقاً وليسوا بكافرين [أي حقاً][2][د].

---

(١) ليست في (ج).

(٢) زيادة من شرح الفقه الأكبر للقاري ص١٢٨.

(أ) يشير إلى الاستثناء في الإيمان ـ وهو قول المسلم: أنا مؤمنٌ إن شاء الله ـ وهو جائز عند أهل السنة.
قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٣/ ٤٠: وصار الناس في الاستثناء على ثلاثة أقوال: قول: أنه يجب الاستثناء ومن لم يستثنِ كان مبتدعاً، وقول: أن الاستثناء محذور فإنه يقتضي الشك في الإيمان، والقول الثالث: أوسطها وأعدلها أنه يجوز الاستثناء باعتبار وتركه باعتبار، ثم قال: وأبو حنيفة وأصحابه لا يجيزون الاستثناء. وقال المقدسي في عقيدته ص٩١: والاستثناء في الإيمان سنة ماضية.
راجع: مبحث الاستثناء في الإيمان في شرح العقيدة الطحاوية ص٣٥١، أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٥/ ٩٦٥، السنة للخلال ص٥٩٣، السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل ١/ ٣٠٧، لوامع الأنوار للسفاريني ١/ ٤٣١.

(ب) سورة الأنفال: الآية ٤.

(ج) سورة النساء: الآية ١٥١.

(د) يشير هنا إلى الرد على الخوارج الذين يكفّرون بالمعصية. =

= وهو نحو قول الطحاوي ص١٦ ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما أخبر مصدقين.

وقوله رحمه الله: ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنبٍ ما لم يستحلّه.

راجع: شرح الطحاوية ص٣١٦، ٣١٧.

راجع: قول الخوارج في التكفير بارتكاب الذنوب في الفرق بين الفرق ص٥٥.

ولكن لا يُفهَم من قول الإمام أبي حنيفة أنه يقول بالإرجاء فقد قال في كتاب الفقه الأكبر ص١٠٨: ولا نقول إن المؤمن لا تضره الذنوب، ولا نقول إنه لا يدخل النار، ولا نقول إنه يخلد فيها، وإن كان فاسقاً، بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً.

[الفصل الثاني

نقر بأن][1] الإيمان غير العمل، والعمل غير الإيمان[2][(أ)]، بدليل أن كثيراً من الأوقات يرتفع العمل عن المؤمن ولا يجوز أن يقال ارتفع عنه الإيمان؛ فإن الحائض [والنفساء][3] يرفع سبحانه وتعالى عنها الصلاة والصوم، ولا يجوز أن يقال رفع [الله تعالى][4] عنها

---

(١) الزيادة من (أ).

(٢) في (ج) العمل غير الإيمان، والإيمان غير العمل.

(٣) الزيادة من (أ).

(٤) الزيادة من (ب).

(أ) سبق أن ذكرنا إن مذهب أهل السنة والجماعة هو أن الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان، وعملٌ بالأركان. وانظر إلى تأكيد البربهاري في قوله ص٧٥: والإيمان قول وعمل، وعمل وقول.

وللإجابة على هذه الشبهة راجع المواضع التي ذكرناها في أول هامش في هذا الكتاب، ويكفي هنا أن نُذَكّر بقوله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان».

الإيمان [أو][1] أمرهما بترك الإيمان، وقد قال لها الشرع[2] دعي الصوم ثم اقضه، [ولا يجوز أن يقول دعي الإيمان ثم اقضه][3]، ويجوز أن يقال: ليس على الفقير زكاة، ولا يجوز أن يقال: ليس على الفقير إيمان.

وتقدير الخير والشر من الله تعالى[4]، لأنه لو زعم أحد أن تقدير الخير والشر من غير الله لصار كافراً بالله تعالى، وبطل توحيده إن كان له توحيد[أ].

---

(١) هكذا في (ب) ونقلها القاري في شرحه للفقه الأكبر، وفي النسخة (أ) «و».

(٢) في (ب) وفيما نقله القاري [الشارع].

(٣) هذه الزيادة ليست في (ب).

(٤) في (ب) والخير والشر كلّه من الله تعالى، وفي (جـ) نقر بأن.... ومن زعم أن تقدير الشر من غير الله.. وفي الفقه الأكبر ص٦٣ نقل عن الوصية هذه الفقرة وفيها زيادة في هذا الموضع «لقوله تعالى: ﴿قل كلٌ من عند الله﴾».

(أ) قال الطحاوي ص٢٣: والخير والشر مقدّران على العباد. قال المقدسي في عقيدته ص٧٧: أجمع أئمة السلف من أهل الإسلام على الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، قليله وكثيره بقضاء الله وقدره، لا يكون شيء إلا بإرادته، ولا يجري خيرٌ ولا شرٌ إلا بمشيئته. وقال البربهاري ص٨٦: والإيمان بأقدار الله كلها خيرها وشرّها، وحلوها ومرها، راجع: السنة لعبد الله ٢/ ٣٩٠.

[الخصلة الثانية]

نقرُّ بأن الأعمال ثلاثة: فريضة، وفضيلة، ومعصية[1]. **فالفريضة**: بأمر الله تعالى ومشيئته ومحبته ورضاه وقضائه وقدره وتخليقه وحكمه وعلمه وتوفيقه وكتابته في اللوح المحفوظ[أ].

---

(١) في هامش النسخة (أ): أي اعتقاداً وعملاً، وعملاً لا اعتقاداً ليشمل الواجب. وفضيلة: أي سنة أو مستحبّة أو نافلة، ومعصية: أي حرام أو مكروه. علي القاري. قلت: لعل الناسخ أخذها من شرح القاري على الفقه الأكبر، حيث قال: «والمسألة مبسوطة في الوصية حيث قال: نقر بأن الأعمال ثلاثة فريضة أي اعتقاداً وعملاً....» ص٨٤.

(أ) قال الإمام في الفقه الأكبر ص٦٤: ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره وكتابته في اللوح المحفوظ. سيأتي الكلام عن الإيمان بالقلم في الخصلة العاشرة. قال الطحاوي في عقيدته ص١٤: ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رقم. وفي شرح الطحاوية ص٢٦٣: واللوح المذكور هو الذي كتب الله مقادير الخلائق فيه.

والفضيلة: ليست بأمر الله تعالى ولكن بمشيئته ومحبته ورضائه وقضائه [وقدره وتخليقه][1] وحكمه وعلمه وتوفيقه وكتابته في اللوح المحفوظ[2].

والمعصية: ليست بأمر الله تعالى ولكن بمشيئته لا

---

(١) ليست في (ج).

(٢) هنا على هامش النسخة (أ) وأما قوله: «وحكمه وعلمه وكتابته في اللوح المحفوظ» فظاهر العبارة هو التفرقة بين المشيئة والإرادة، فالمشيئة أزلية في المرتبة المشهودية، والإرادة تعلّقاً بالفعل في الحالة الوجودية. هذا ما سنح لي في هذا المقام والله أعلم بمرام الإمام، وكذا الحكم يظهر أنه مستدرك لأنه إما أن يراد به الحكم الأزلي فهو بمعنى القضاء الأولي، أو يراد به الأمر الكوني في عالم الظهور الخلقي فقد تقدم ذكر الأمر بهذا المعنى اللهم إلا أن يقال أنهما كالتأكيد والتأييد في المبنى. علي القاري.

ثم قوله والفضيلة ليست بأمر الله تعالى أي بالأمر الموجب قطعاً أو ظناً، وإلا فهي داخلة تحت الأمر المقتضي استحساناً وكذا مندرج في قوله ولكن بمشيئته ومحبته ورضائه وقضائه وتقديره وتوفيقه وتخليقه وإرادته وحكمه وعلمه وكتابته في اللوح المحفوظ، فنؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رقم، والمعصية ليست بأمر الله تعالى ولكن بمشيئته لا بمحبّته، وبقضائه لا برضائه، وبتقديره وتخليقه لا بتوفيقه وبخذلانه وعلمه وكتابته في اللوح المحفوظ. انتهى. علي القاري.

قلت: هذا الكلام قاله علي القاري في شرحه على الفقه الأكبر ص٨٤، ٨٥ فلعل الناسخ كتبها على الهامش كالشرح لهذه الفقرة. والله أعلم.

بمحبّته، وبقضائه لا برضائه، وبتقديره لا بتوفيقه، وبخذلانه لا بمعونته، وعلمه وكتابته في اللوح المحفوظ[أ].

(أ) وفي الفقه الأكبر ص٨٣: والطاعات كلها ما كانت واجبة بأمر الله تعالى وبمحبته وبرضائه وعلمه ومشيئته وقضائه وتقديره، والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته، لا بمحبته ولا برضائه.

قال شارح الطحاوية ص١١٣: أما أهل السنة فيقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي قدراً فهو لا يحبّها ولا يرضاها ولا يأمر بها بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها، وهذا قول السلف قاطبة.

قال الإمام ابن جرير الطبري في عقيدته ص٨: والصواب من القول لدينا فيما اختلف فيه من أقوال العباد وحسناتهم وسيئاتهم فإن جميع ذلك من عند الله تعالى، والله سبحانه وتعالى مقدّره، ومدبّره، ولا يكون شيء إلا بإذنه، ولا يحدث شيء إلا بمشيئته، له الخلق والأمر.

[الخصلة الثالثة]

نقر[1] بأن الله تعالى استوى على العرش[أ] من غير

---

(١) هذه الفقرة في (ج) نصّها: نقر بأن الله تعالى على العرش استوى من غير أن كانت له حاجة، ولا تكن له حاجة، بل هو الموجد والحافظ للعرش وغير العرش، فلو كان محتاجاً إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان ربنا؟، لأنه لو كان محتاجاً لما قدر على الإيجاد وتدبير العالم مثل المخلوقين، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

- - - - - - - - - - - - - - -

(أ) قال الطحاوي ص١٥: والعرش والكرسي حق، وهو مستغنٍ عن العرش وما دونه.

وقال ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية ٢/ ٣٧: ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وإنما جهلوا كيفية الاستواء.

وقول الإمام مالك مشهور في هذه المسألة حيث قال: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. ذكره اللالكائي ٣/ ٣٩٨، وانظره في شرح نونية ابن القيم ١/ ٤٤٣.

راجع: فصل استواء الله على عرشه من كتاب الرد على الجهمية للدارمي ص١٥، عقيدة المقدسي ص٤٠، شرح=

أن يكون له حاجة، واستقر عليه وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج، ولو كان محتاجاً لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوقين، ولو كان[1] محتاجاً إلى الجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله؟ تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

---

(١) في (ب) صار.

- - - - - - - - - - - - - -

= الواسطية ص٧٩، الكواشف الجلية ص٣٢٤، اللالكائي ٣/ ٣٧٨، الإبانة: باب ذكر الاستواء على العرش ص٥٥، الأسماء والصفات للبيهقي ص٥١٣ باب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾، التوحيد لابن خزيمة ص ١٠١، لوامع السفاريني ١/ ١٩٩.

[الخصلة الرابعة]

نقر بأن [القرآن كلام][(١)] الله تعالى غير مخلوق[(أ)]

---

(١) سقط من (ب).

(أ) قال الإمام في الفقه الأكبر ص٤٠: والقرآن كلام الله تعالى في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي ﷺ منزل.

وقال الطحاوي ص٨: وأن القرآن كلام الله، منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوقٍ ككلام البرية.

قال البربهاري ص٧١: والقرآن كلام الله وتنزيله ونوره وليس بمخلوق.

وقال المقدسي ص٦٣: والقرآن كلام الله عز وجل ووحيه وتنزيله، والمسموع من القارىء كلام الله عز وجل، وهو محفوظ في الصدور، وهو مكتوب في المصاحف، منظور بالأعين.

وقد أورد ابن منده في التوحيد أدلة ذلك ١٦٨/٣ ذكر ما يدل على أن المتلو والمكتوب والمسموع من القرآن كلام الله عز وجل. =

ووحيه وتنزيله، وصفته، لا هو ولا غيره، بل هو صفته على التحقيق، مكتوب في المصاحف، مقروء باللسان ومحفوظ في الصدور غير حال فيها، والكاغد[أ] والحبر والكتابة مخلوقة كلّها لأنها أفعال العباد وفعل العبد أيضاً مخلوق[ب]، وكلام الله تعالى غير مخلوق، لأن الكتابة

= قال ابن جرير الطبري في عقيدته ص٧: كلام الله غير مخلوق، كيف كتب، وحيث تلي، وفي أي موضع قرىء، في السماء وجد وفي الأرض، حفظ في اللوح المحفوظ، أو في القلب حفظ، وباللسان لفظ. وقال ص٨: إنه في اللوح المحفوظ مكتوب، وإنه من لسان محمد ﷺ مسموع، وكذلك هو في الصدور محفوظ وبألسن الشيوخ والشبان متلو. وقد نقل اللالكائي عن علماء السلف من الصحابة والتابعين أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ٢/ ٢٢٧:٣١٢، وكذا عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتابه السنة ص١٣٢، والبيهقي في الأسماء والصفات ص٣٠٩.

راجع أيضاً: الشريعة للآجري ص٧٥، الرد على الجهمية ص٨٥، لوامع السفاريني ١/ ١٦٢.

وقد صنف عبد العزيز الكناني كتاب الحيدة للرد على من زعم أن القرآن مخلوق، وهي مناظرة وقعت له مع بشر المريسي.

(أ) الكاغد هو الورق وهو فارسي معرب (المعجم الوجيز ٥٣٦، لسان العرب ٣/ ٣٨٠).

(ب) قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٤٢: ولا يقال إن شيئاً من المداد والورق غير مخلوق، بل كل ورق ومداد=

والحرف والكلمات والآيات كلها دلالة[١] القرآن، لحاجة العباد إليه، وكلام الله تعالى قائم بذاته، ومعناه مفهوم بهذه الأشياء؛ فمن قال بأن كلام الله تعالى مخلوق فهو كافر بالله العظيم[أ]، والله تعالى معبود لا يزال عما كان وكلامه مقروء ومكتوب ومحفوظ [من غير زائلة عنه][٢].

---

(١) في (ج) آلة.

(٢) في (ج) من غير مزايلة عن الموصوف.

= في العالم فهو مخلوق.

وقال ابن القيم في نونيته ١/ ٢٦٤:

لكن أصوات العباد وفعلهم　　　كمدادهم والرق مخلوقان

(أ) راجع: أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٢/ ٣١٣ سياق ما روي عن من أفتى في من قال القرآن مخلوق، الأسماء والصفات للبيهقي ص٣٢٢، لوامع الأنوار ١/ ١٦٢.

[الخصلة الخامسة]

نقر بأن أفضل هذه الأمة بعد نبيّنا عليه السلام أبو بكر الصديق، ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين[أ] لقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾﴾[ب] فكل

(أ) قال الإمام في الفقه الأكبر ص٩٦ وما بعدها: وأفضل الناس بعد النبيين عليهم الصلاة والسلام؛ أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان ذو النورين، ثم علي بن أبي طالب.
قال ابن جرير الطبري في عقيدته ص٩: فأفضل أصحابه ﷺ أبو بكر الصديق ثم الفاروق عمر بن الخطاب، ثم ذو النورين عثمان بن عفان، ثم أمير المؤمنين، وإمام المتقين علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين.
راجع: باب السنة في التفضيل من كتاب السنة للخلال ص٣٧١ وما بعدها، الإبانة ص١١٢، عقيدة المقدسي ص٩٩، شرح الطحاوية ص٤٧١، الفرق بين الفرق ص٣٤٢، مجموع الفتاوى ٣/٤٠٦، شرح السنة للبربهاري ص٧٥، السنة لعبد الله بن أحمد ٢/ ٥٧٤.

(ب) سورة الواقعة: الآيات ١٠ ـ ١٢.

من كان أسبق [إلى الخير][1] فهو أفضل عند الله، ويحبّهم كل مؤمن تقي، ويبغضهم كل منافق شقي[أ].

---

(١) الزيادة من (ب).

- - - - - - - - - - - - - - -

(أ) راجع: الكواشف الجلية ص٦٧٦، أصول اعتقاد أهل السنة ٧/ ١٢٦١ سياق ما روي عن السلف من أجناس العقوبات والحدود التي أوجبوها وأقاموها على من سب الصحابة.

[الخصلة السادسة]

نقر بأن العبد مع [جميع أعماله][1] وأقواله ومعرفته وإقراره مخلوق[أ]، فلما كان الفاعل مخلوق فأفعاله أولى أن تكون مخلوقة.

---

(١) في (ب) مع أفعاله، وليس في (ج) كلمة جميع.

(أ) الكواشف الجلية ص٥٠٠: وأما أهل السنة والجماعة فأثبتوا أن العباد فاعلون حقيقة، وأن أفعالهم تنسب إليهم على جهة الحقيقة لا على جهة المجاز، وأن الله خالقهم وخالق أفعالهم.

قال السفاريني في دُرره المضية (لوامع ١/ ٢٩١):

أفعالنا مخلوقة للّهِ لكنها كسبٌ لنا يا لاهي

ونقل اللالكائي قول المزني ٤/ ٧٠٣: فالله الخالق لكل ذلك وإن أضيفت الأسباب إلى من يدعو إليها، والله الخالق لا غير الله، وأفعال العباد مخلوقة لا يقدر أحد أن يشاء شيئاً إلا أن يشاء الله.

راجع: الفرق بين الفرق ص٣٢٧، مجموع الفتاوى ٨/ ٣٧٩، ٣٨٠، الإبانة ص٨٩، السنة للخلال ص٥٤٠.

[الخصلة السابعة]

نقر بأن الله تعالى خلق الخلق ولم يكن لهم [طاقة][1] لأنهم ضعفاء عاجزون[2]، والله تعالى خالقهم ورازقهم، لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾[أ] [والكسب بالعلم الحلال، وجمع المال من الحلال حلال][3]، وجمع المال من الحرام حرام.

والناس على ثلاثة أصناف: المؤمن المخلص في إيمانه، والكافر الجاحد في كفره، والمنافق المداهن في نفاقه.

والله تعالى فرض على المؤمن[4] العمل، وعلى

---

(١) في (أ) طائفة.

(٢) في (أ) و (ب) عاجزين، والصواب ما أثبتناه من (ج).

(٣) وفي (ب) وللكسب بالعلم من الحلال حلال.
ليس في (ج): والكسب بالعلم الحلال.

(٤) في (ب) المؤمنين بالجمع، وكذلك الكافرين، والمنافقين.

(أ) سورة الروم: الآية ٤٠.

الكافر الإيمان، وعلى المنافق الإخلاص، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾[أ] يـعـنـي يـا أيـهـا الـمـؤمـنـون أطيعوا الله، ويا أيها الكافرون آمنوا، ويا أيها المنافقون أخلصوا.

(أ) سورة النساء: الآية ١.

[الخصلة الثامنة][1]

نقر بأن الاستطاعة مع الفعل[2]، لا قبل الفعل ولا بعد الفعل؛ لأنه لو كان قبل الفعل لكان مستغنياً عن الله تعالى وقت الفعل[أ] [وهذا خلاف حكم النص لقوله

---

(١) في (أ) «فصل التاسعة» لكنها بخط غير خط الناسخ.
(٢) في (ج) نقر بأن الله تعالى جعل الاستطاعة.

- - - - - - - - - - - - - - -

(أ) قال الطحاوي في عقيدته ص٢٣: والاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به فهي مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات فهي قبل الفعل.
وقال ابن حزم في الفصل ٣/ ٣٢: إذا نفينا وجود الاستطاعة قبل الفعل فإنما نعني بذلك الاستطاعة التي بها يقع الفعل، ويوجد واجباً لا بد، وهي خلق الله تعالى لفعل في فاعله، وإذا أثبتنا الاستطاعة قبل الفعل فإنما نعني بها صحة الجوارح وارتفاع الموانع التي يكون به الفعل ممكناً متوهماً ولا واجباً ولا ممتنعاً، وبها يكون المرء مخاطباً مكلفاً، مأموراً منهياً.
وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٣/ ٣١٩: الصواب الذي عليه محققو المتكلمين من أهل الفقه والحديث والتصوف=

تعالى][(1)]: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾[(أ)]، ولو كان بعد الفعل لكان من المحال لأنه حصول للفعل بلا استطاعة، ولا طاقة [لمخلوق في فعل ما لم يقارنه الاستطاعة من الله تعالى][(2)].

---

(١) ليست في (ج).

(٢) ليست في (ب).

= وغيرهم ما دل عليه القرآن الكريم وهو أن الاستطاعة التي هي مناط الأمر والنهي وهي المصححة للفعل لا يجب أن تقارن الفعل، وأما الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل فهي مقارنة له.

راجع أيضاً مجموع الفتاوى ٨/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣، ٨/ ٤٤٠، ٤٤١.

(أ) سورة محمد: الآية ٣٨.

[الخصلة التاسعة]

نقر بأن المسح على الخفين واجب[أ] للمقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها، لأن الحديث ورد هكذا، ومن أنكر يُخشى عليه الكفر لأنه قريب من الخبر المتواتر[ب].

(أ) المسح على الخفين ليس واجباً بل هو سنة، ولعل المقصود الإيمان والإقرار بجوازه أو سنيته واجب، وإلا فقد صح عن الإمام رحمه الله في كتابه الفقه الأكبر ص١٠٦ أنه سنة، وفي رد المحتار ١/ ١٧٦: هو جائز. وهذا رد على الروافض الذين ينكرون المسح على الخفين.

(ب) قال الإمام في الفقه الأكبر ص١٠٦: والمسح على الخفين سنة، والتراويح في ليالي شهر رمضان سنة.

وقال الطحاوي في عقيدته ص٣٨٦: ونرى المسح على الخفّين في السفر والحضر كما جاء في الأثر.

وقال البربهاري فقرة ٤٠ ص٧٩ والمسح على الخفين سنة.

والمسح على الخفين ورد من رواية سبعين صحابياً فهو حديث متواتر. انظر منهج ذوي النظر ص٧١، التقييد والإيضاح ص٢٧٠، تدريب الراوي ٢/ ١٧٩، لقط اللآلىء المتناثرة ح٦٩ ص٢٣٦ وقد أورده عن ٤٦ صحابياً، وأورده =

والقصر[أ] والإفطار في السفر رخصة[1][ب] بنص الكتاب لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[ج]؛ والإفطار لقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[د].

---

(1) سقط في (ج).

= ابن حجر عن ٤٦ صحابياً أيضاً في الدراية ص٧٠ وما بعدها.
ورغم أن المسح على الخفين ليس من باب العقائد، لكن درج أهل السنة والجماعة على ذكر ذلك في عقائدهم لأن فيه إشارة إلى ما أنكرته الروافض والخوارج.

(أ) قال البربهاري في السنة فقرة ٤١ ص٧٩: تقصير الصلاة في السفر سنة.

(ب) في شرح السنة للبربهاري فقرة ٤٢ ص٧٩: والصوم في السفر: من شاء صام، ومن شاء أفطر.

(ج) سورة النساء: الآية ١٠١.

(د) سورة البقرة: الآية ١٨٤.

[الخصلة العاشرة]

نقر بأن الله تعالى أمر القلم بأن يكتب[(أ)]، [فقال القلم: ماذا أكتب يا رب؟ قال الله تعالى: اكتب][(١)] ما هو كائن إلى يوم القيامة[(ب)]، لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾﴾[(ج)].

---

(١) سقط من (ب) وفي شرح الفقه الأكبر ص٦٥ قال علي القاري: وقال الإمام الأعظم في كتاب الوصية: نقر بأن الله تعالى أمر القلم بأن يكتب وفي نسخة بأن اكتب، فقال القلم: ماذا أكتب يا رب؟ فقال الله تعالى: اكتب ما هو كائن..... وذكر ما في النسخة (أ)، (ج).

- - - - - - - - - - - - - -

(أ) قال الطحاوي: ونؤمن باللوح والقلم. راجع: شرح الطحاوية ص٢٦٣، السنة لابن أبي عاصم ١/ ٤٨، الشريعة للآجري ص١٧٧ باب الإيمان بما جرى به القلم، مجموع الفتاوى ٥/ ٥٤.

(ب) الحديث روي بألفاظ متقاربة عند أبي داود ح٤٧٠٠، وفي المسند ٥/ ٣١٧، اللالكائي ٣٥٧ (٢/ ٢١٨)، السنة لعبد الله بن أحمد ٢/ ٣٩٣، الشريعة، السنة لابن أبي عاصم: الموضع السابق.

(ج) سورة القمر: الآيات ٥٢، ٥٣.

[الخصلة الحادية عشر]

نقر بأن عذاب القبر كائنٌ(1) لا محالة(أ)، وسؤال منكرٍ ونكير حق(ب)............

(1) في (ج) واقع.

(أ) الإيمان بعذاب القبر هو اعتقاد أهل السنة والجماعة. وقد قال الإمام في الفقه الأكبر ص١٤٩: وضغطة القبر وعذابه حق كائن للكفار كلهم، ولبعض عصاة المسلمين، قال المقدسي ص٨٧: الإيمان بعذاب القبر حق واجب وفرض لازم. قال الشاطبي في الاعتصام ص٤٩٣: ولا بُعدَ ولا نَكِير في كون الميت يعذب برد الروح إليه عارية، ثم تعذيبه على وجه لا يقدر البشر على رؤيته لذلك أو سماعه، وقال الطحاوي ص٢٣: والقبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النيران.

راجع: شرح السنة للبربهاري ص٧٤، السنة لعبد الله بن أحمد ٢/ ٥٩٢، السنة لابن أبي عاصم ٢/ ٤١٥، مجموع الفتاوى ٣/ ١٤٥، ٤/ ٢٨٢، اللالكائي ٦/ ١١٢٧، شرح الطحاوية ٣٩٦، الإبانة ص١١٠، لوامع الأنوار ٢/ ١٢.

(ب) مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة اعتقاد سؤال الملكين في القبر، وقد قال الإمام في الفقه الأكبر ص١٤٧، ١٤٨: وسؤال منكر ونكير في القبر حق كائن في القبر، وقال=

لورود الأحاديث[أ].

والجنة والنار حقٌ[1] وهما مخلوقتان [الآن[ب]]، لا

---

(١) هنا سقط في (ج) وعبارة تسبق عبارة.

= المقدسي ص٨٨: كذلك الإيمان بمساءلة منكر ونكير، قال الطحاوي ص٢٢، ٢٣:

ونؤمن بملك الموت الموكل بقبض أرواح العاملين وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً، وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه على ما جاءت به الأخبار. راجع: الاعتصام ص٤٩٣، مجموع الفتاوى ٣/ ١٤٥، ٢٤/ ٣٧٩، شرح الطحاوية ص٣٩٦، أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ١١٢٧، السنة لابن أبي عاصم ٢/ ٤١٦، شرح السنة للبربهاري ص٧٢، السنة لعبد الله ٢/ ٦٠٢ وما بعدها، لوامع الأنوار ٢/ ٨٥.

(أ) أحاديث إثبات عذاب القبر في الصحيحين وغيرهما من كتب السنة. انظر صحيح البخاري: الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر (فتح ٣/ ٢٣١) مسلم: المساجد، باب استحباب التعوذ من عذاب القبر (نووي ٥/ ٨٥). أما أحاديث إثبات سؤال الملكين فأيضاً متفق عليها البخاري: الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر ح١٣٧٤ (فتح ٣/ ٢٣٢) مسلم: كتاب الجنة، باب عرض مقعد الميت ٧٠ (نووي ١٧/ ٢٠٣) أما تسمية الملكين بمنكر ونكير فعند الترمذي: الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر ١٠٧١ (٣/ ٣٨٣).

(ب) قال في الفقه الأكبر ص١٤٣: والجنة والنار مخلوقتان اليوم.

فناء لهما ولا يفنى][1] أهلهما[أ]. لقوله تعالى في حق

---

(١) سقط من (ب).

= قال شارح الطحاوية ص٤٢٠: اتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل أهل السنة على ذلك حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك، وقالت: بل ينشأهما الله يوم القيامة!

قال البربهاري في شرح السنة فقرة ٢٣: والإيمان بأن الجنة حق، والنار حق، مخلوقتان.

راجع: عقيدة عبد الغني المقدسي ص٨٨، أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٦/ ١١٨٤، الفصل ٤/ ٨٢، الشريعة للآجري ص٣٨٧، لوامع الأنوار للسفاريني ٢/ ٢٣٠.

(أ) قال في الفقه الأكبر ص١٤٦: لا تفنيان أبداً، ولا تموت الحور العين أبداً، ولا يفنى عقاب الله تعالى وثوابه سرمداً.

قال البربهاري في شرح السنة فقرة ٢٣ ص٧٤: لا تفنيان أبداً، هما مع بقاء الله تبارك وتعالى أبد الآبدين، في دهر الداهرين..

وقال الطحاوي ص٤٢٠: والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان.

وفي الفرق بين الفرق في الكلام عن عقيدة أهل السنة والجماعة ص٣٣٩: وقالوا بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على المشركين والمنافقين.

وقال عبد الغني المقدسي في عقيدته ص٨٩: والجنة والنار مخلوقتان لا يفنيان أبداً، خلقتا للبقاء.

وفي الكواشف الجلية ص٥٩٩: ومما يجب اعتقاده والإيمان به: =

المؤمنين: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[أ]. وفي حق الكافرين: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[ب]. خلقهما الله تعالى للثواب والعقاب.

والميزان حق[ج] لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[د].

وقراءة الكتب حق[هـ] لقوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ

= أن الجنة والنار مخلوقتان، وأنهما لا تفنيان.
وقال السفاريني ٢/ ٢٣٠:
واجزم بأن النار كالجنة في وجودها وأنها لم تتلفِ
ولدحض مزاعم من قال بفناء النار انظر:
- كشف الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار. للصنعاني.
- كشف الأستار لإبطال ادعاء فناء النار. للدكتور علي جابر.

(أ) سورة آل عمران: الآية ١٣٣.

(ب) سورة آل عمران: الآية ١٣١.

(ج) أنكرت المعتزلة الميزان وقالوا هو العدل، وأهل السنة يؤمنون بالميزان. راجع: شرح الطحاوية ص٤١٧، الاعتصام ص٤٩٣، الفرق بين الفرق ٣٣٩، مجموع الفتاوى ٣/ ١٤٥، ٤/ ٣٠٢، الكواشف الجلية ص٥٦٨، أصول اعتقاد أهل السنة ٦/ ١١٥٧، الشريعة للآجري ص٣٨٤، شرح السنة للبربهاري فقرة ١٧ ص٧٢، لوامع الأنوار ٢/ ١٨٤، صحيح البخاري: كتاب التوحيد (فتح ١٣/ ٥٣٧).

(د) سورة الأنبياء: الآية ٤٧.

(هـ) قال في شرح الفقه الأكبر ص١٤١: أنكر المعتزلة الميزان والحساب والكتاب بعقولهم الناقصة، مع وجود الأدلة =

بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾[د].

= القاطعة في كل هذه الأبواب.

قال السفاريني في الدرة المضية (لوامع الأنوار ٢/ ١٦٧).

كذا وقوف الخلق للحساب والصحف والميزان للثواب

راجع: الاعتصام ص٤٩٤، الكواشف الجلية ص٥٧٢، مجموع الفتاوى ٣/ ١٤٦، شرح الفقه الأكبر ص١٤١، شرح العقيدة الواسطية ص١٣١.

(د) سورة الإسراء: الآية ١٤.

[الخصلة الثانية عشرة]

نقر بأن الله تعالى يحيي هذه النفوس بعد الموت ويبعثهم(أ) في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة للجزاء والثواب وأداء الحقوق [حق لمن كان هو أهل لها حق](١) لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾(ب).

ولقاء الله تعالى لأهل الجنة حق [يرونه أهل الجنة(ج)

---

(١) هذه الزيادة من (أ) وقد نقل القاري في الفقه الأكبر هذه الفقرة ص١٥٢ وليست فيه هذه الزيادة.

(أ) قال ابن القيم في نونيته ١/ ١٠٧:
والله ينشيء خلقه في نشأة أخرى كما قد قال في القرآن
راجع: السنة لابن أبي عاصم ٢/ ٤٣٠، اللالكائي ٦/ ١١٧٥، مجموع الفتاوى ٤/ ٣١٦، ٣/ ٢٨٩.

(ب) سورة الحج: الآية ٧.

(ج) قال الطحاوي ص١٠: ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأولها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية ـ وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ـ بترك التأويل ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين. =

لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[أ] [1] بلا كيف [ولا تشبيه][2] ولا جهة[ب].

---

(١) ليست في (ج).

(٢) سقط من (أ).

= وقال المقدسي ص٥٨: وأجمع أهل الحق، واتفق أهل التوحيد والصدق أن الله تعالى يُرى في الآخرة كما جاء في كتابه وصح عن رسوله.

قال ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية ١/٣٤٨: ثبت بالسنة المتواترة وباتفاق سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الإسلام الذين ائتموا بهم في دينهم أن الله سبحانه وتعالى يُرى في الدار الآخرة بالأبصار عياناً.

ونقل في الفرق بين الفرق إجماع أهل السنة على إثباتها ص٣٢٤.

راجع: أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٣/ ٤٧٠، الاعتصام ص٤٩٤، نونية ابن القيم ٢/٥٦٧، السنة لابن أبي عاصم ١/ ١٩٣، مجموع الفتاوى ٣/ ١٤٤، الإبانة ص٢٤، السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل ١/ ٢٢٩، التوحيد لابن خزيمة ص١٧٨ وما بعدها، لوامع الأنوار للسفاريني ٢/ ٢٤٠، عقيدة ابن جرير الطبري ص٨.

(أ) سورة القيامة: الآيات ٢٢، ٢٣.

(ب) قال في الفقه الأكبر ص١١٩: والله تعالى يرى في الآخرة، ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيفية. =

وشفاعة نبيّنا محمد ﷺ [حق كائن[أ] لكل مَن هو مِن أهل الجنة وإن كان صاحب كبيرة][1].

---

(١) في (ب) لكل مؤمن هو من أهل الجنة وإن كان صاحب الكبائر، وفي (جـ): لمن كان هو أهلاً لها حق وإن كان صاحب كبيرة.

= قال الطحاوي ص١٨٨: والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا. وقال شارحها ص١٩٨: بغير إحاطة ولا كيفية؛ هذا لكمال عظمته وبهائه.

(أ) قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٤٨/١: وأما شفاعته لأهل الذنوب من أمته فمتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين الأربعة وغيرهم، وأنكرها كثير من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والزيدية.

وقال المقدسي ص٨٥: ويعتقد أهل السنة ويؤمنون بأن النبي ﷺ يشفع يوم القيامة لأهل الجمع كلهم شفاعة عامة، ويشفع في المذنبين من أمته فيخرجهم من النار بعدما احترقوا.

قال البربهاري في شرح السنة فقرة ٢٠ ص٧٣: والإيمان بشفاعة رسول الله ﷺ للمذنبين الخاطئين في يوم القيامة.

راجع: العقيدة الواسطية ص١٣٦ وما بعدها، الإبانة ص١٠٧، الفرق بين الفرق ص٣٣٩، مجموع الفتاوى ٤/ ٣٠٩، السنة لابن أبي عاصم ٢/ ٣٦٤ وما بعدها، أبواب الشفاعات في التوحيد لابن خزيمة ص٢٤١، لوامع السفاريني ٢/ ٢٠٤.

وعائشة رضي الله عنها بعد خديجة الكبرى أفضل نساء العالمين، وهي أم المؤمنين، ومطهّرة عن الزنا بريّة عما قالت الروافض، فمن شهد عليها بالزنا فهو ولد الزنا[أ]. وأهل الجنة خالدون في الجنة، وأهل النار خالدون في النار لقوله تعالى في حق المؤمنين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[ب] وفي حق الكافرين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[ج][1].

[واجعلوا أصحابي وصيّتي هذه فإني ذاهب إلى ربّي.

والحمد لله وحده، وصلّوا على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل][2].

تمّت[3]

---

(١) هنا نهاية النسخة (أ).

(٢) هذه الزيادة من النسخة (ب).

(٣) في (ج) تمت الوصية بحمد الله وحسن توفيقه.

(أ) راجع: مجموع الفتاوى ٣/١٥٤، ٤/٣٩٣، مختصر منهاج السنة ص٢٢٩.

(ب) سورة البقرة: الآية ٨٢.

(ج) سورة البقرة: الآية ٣٩.



المراجع والمصادر

١ - الإبانة عن أصول الديانة: للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ت٣٢٤هـ، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٢ - **الاعتصام**: لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي ت٧٩٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣ - **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**: أحمد بن العباس ابن تيمية ت ٧٢٨هـ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة.

٤ - **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥ - **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت٨٠٦هـ، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٦ ـ **التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من أباطيل**: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ت١٣٨٦هـ، دار الكتب السلفية، القاهرة.

٧ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**: للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، دار المعرفة، بيروت.

٨ ـ **رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين**: محمد أمين المعروف بابن عابدين ت١٣٠٦هـ، دار إحياء التراث.

٩ ـ **الرد على الجهمية**: لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي ت٢٨٠هـ، دار الفرقان، القاهرة.

١٠ ـ **السنة**: عبد الله بن أحمد بن حنبل ت٢٩٠هـ، رمادي للنشر، الدمام، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١١ ـ **السنة**: لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، ت٣١١هـ، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٢ ـ **سنن أبي داود**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ت٢٧٥هـ، دار الفكر، بيروت.

١٣ ـ **سنن الترمذي**: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت٢٧٩هـ، دار الفكر، بيروت.

١٤ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، ت٤١٨هـ، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض.

١٥ ـ **شرح السنة**: أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري ت٣٢٩هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٦ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**: لصدر الدين علي بن علي بن أبي العز الحنفي، ت٧٩٢هـ، حققها وراجعها جماعة من العلماء، المكتب الإسلامي، الطبعة الثامنة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٧ ـ **شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية**: لمحمد خليل هراس، راجعه عبد الرزاق عفيفي، مركز شئون الدعوة بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثامنة.

١٨ ـ **شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة**: لنور الدين علي بن سلطان المعروف بملا علي القاري ت١٠١٤هـ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٩ ـ **شرح قصيدة ابن القيم**: أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٠ ـ **الشريعة**: لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢١ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي**: لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ت٢٦١هـ، دار الفكر، بيروت.

٢٢ ـ **عقيدة الإمام الطبري**: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت٣١٠هـ، طُبِعَ مع مجموعة متون في العقيدة (المجموعة العلمية من درر علماء السلف) بإشراف الشيخ عبد الله بن حمد بن حميد، مكة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٣ ـ **عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي**: تقي الدين عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ت٦٠٠هـ، تحقيق عبد الله بن محمد البصيري الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٤ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، دار المعرفة، بيروت.

٢٥ ـ **الفرق بين الفرق**: عبد القاهر بن طاهر البغدادي ت٤٢٩هـ، دار الآفاق، بيروت، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٦ ـ **الفصل في الأهواء والملل والنحل**: لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم ت٤٥٦هـ، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٧ ـ **كتاب الأسماء والصفات**: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت٤٥٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٨ ـ **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل**: محمد بن إسحق بن خزيمة ت٣١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٢٩ - **كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد**: للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحٰق بن منده ت٣٩٥هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٣٠ - **كتاب السنة**: لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك ت٢٨٧هـ، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣١ - **الكواشف الجلية عن معاني الواسطية**: عبد العزيز المحمد السلمان، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٢ - **لسان العرب**: للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ت٧١١هـ، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٣ - **لقط اللآلىء المتناثرة في الأحاديث المتواترة**: محمد مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس ت١٢٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٤ - **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرر المضية في عقيدة الفرقة المرضية**: كلاهما لمحمد بن أحمد بن سالم السفاريني ت١١٨٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٥ ـ **متن العقيدة الطحاوية**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي ت٣٢١هـ، بتعليق الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ١٤٠٩هـ.

٣٦ ـ **مجموع فتاوى ابن تيمية**: لشيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ت٧٢٨هـ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.

٣٧ ـ **مختصر منهاج السنة لابن تيمية**: لأبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٩هـ.

٣٨ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٩ ـ **المعجم الوجيز**: مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٠ ـ **منهج ذوي النظر شرح منظومة أهل الأثر**: المنظومة للسيوطي ت٩١١هـ، والشرح لمحمد محفوظ بن عبد الله الترمسي، مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

فهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة